

صندوق النقد الدولي : " دركي " الرأسمال الدولي

تأسس صندوق البنك الدولي سنة ١٩٤٤ ، بهدف رسمي ومعلن ، هو مراقبة حسن سير نظام النقد الدولي المبني آنذاك على نسب قارة ما بين مختلف العملات لكن الواقع أن هدفه الحقيقي كان منذ البداية هو دعم دور الدولار كعملة دولية ، إضافة الى امكانية تقديمه قروضا للبلدان الاعضاء التي تعاني من عجز مؤقت في ميزانية أدائها .

ويبلغ عدد البلدان الاعضاء ١٣١ بلدا ، يساهمون في الصندوق بنسب مختلفة تحدد خلال " اجتماعات في القمة " ، وتتحدد معها نسب المساهمة في التصويت . وتتحكم البلدان الامبريالية في أغلبية الاسهم (٦٨ ٪) ، إضافة الى حق " الفيتو " الذي تتمتع به مجموعة السوق الاوروبية المشتركة وكذلك الولايات المتحدة التي تتحكم لوحدها في ٢١ ٪ من نسب التصويت . أما البلدان المصدرة للنفط مثلا ، فان نسبتها لا تتعدى ٠ ٪ ٩٨٨ .

ويقول مسؤل صندوق النقد الدولي (ص . ن . د) ، أن هذه المؤسسة هي مجرد " مكتب لتصرف العملة " ، ذلك أن أي بلد من البلدان الاعضاء ، من حقه عندما يعاني من صعوبات نقدية ، أن يقدم للصندوق مبلغا ماليا معيناً بعملته المحلية ، مقابل الحصول على المبلغ المقابل له بالعملية الصعبة . وبعد أجل معين (ثلاثة أو خمس سنوات) يعود هذا البلد ليشتري المبلغ الاصلي من عملته بالعملية الصعبة . ويمكن للصندوق كذلك أن يقدم لبلد ما قروضا شريطة أن لا تتجاوز قيمتها



١٧٠ ٪ من مساهمة هذا البلد في الصندوق .

لكن الواقع أن (ص.ن.د) ، "مكتب لصرف العملة" من نوع خاص جدا . اذ نجده يقوم بدور بنك دولي حقيقي وذى سلطات واسعة ومتداخلة ، اقتصاديا وماليا وسياسيا . . من بينها مثلا فرض اجراءات مالية واقتصادية على البلدان التي تقترض منه . والجدير بالذكر أن الصندوق لم يقتصر على مساهمات البلدان الاعضاء العادية ، بل أنه فتح منذ سنة ١٩٥٢ ، امكانية تكوين "صناديق" خاصة تغذى من طرف الرأسمال الخاص والبلدان المصدرة للنفط ، وتستعمل لمد البلدان التي تعيش أزمات مالية بالقروض ، مقابل مزيد من التحكم في اقتصادها الداخلي وتسييرها المالي . . .

ورغم هذا وذاك ، فان (ص.ن.د) لا يوفر بامكانياته الخاصة الا جزءا ضئيلا جدا من القروض والمبالغ التي تحتاجها الدول لسد عجزها المالي المتزايد مع احتداد أزمة الرأسمالية على الصعيد الدولي ، بل ان مجمل هذه المبالغ والقروض توفرها البنوك الخاصة ذات الحجم والنشاط الدوليين . ومع تزايد الركود الاقتصادي الذي تعيشه الدول الرأسمالية منذ منتصف السبعينات ، فلقد أصبحت هذه البنوك الدولية ، سواء منها الموجودة في أمريكا أو في أوروبا ، تحقق الجزء الاعظم من أرباحها من خلال القروض الخارجية . . .

أما (ص.ن.د) فانه يلعب دور الوسيط الاساسي في عملية الاقتراض هذه ، ان لم نقل دور "دركي الرأسمال" المشرف والساهر على مردودية عملياته وصفقاته . فهو الذي يسطر مجموعة من الشروط الاقتصادية القاسية ، بتدخل سافر في الشؤون الداخلية للبلد المقترض ، مقابل التوسط له لدى البنوك الدولية التي تحصل بذلك على ضمانات أكيدة بالنسبة للمردودية والربح . وهذا ما ينص عليه أحد التقارير الرسمية للصندوق عندما يقول : "ان المؤسسات الخاصة لا يمكنها أن تطلب من الحكومات التي تريد قرضا لسد عجز ميزان أداؤها أن تتبع سياسة معينة . ولذلك فان العلاقة المباشرة ما بين تلك الحكومات ومصادر التمويل الخاصة ، يمكنها أن تؤدى الى تجاهل الاجراءات الداخلية اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي " . ثم يضيف أن هذا "الخطر" يضمنل عندما يتدخل (ص.ن.د) لفرض تلك الاجراءات . والحقيقة أن مختلف التدخلات والوساطات والادوار التي قام ويقوم بها (ص.ن.د) توضح لنا أن دوره لا يقتصر على المجال الاقتصادي والمالي وحسب ، بل يتعداه الى الميدان السياسي في شكل دور دولي لصالح الشركات المتعددة الجنسيات والاحتكارات الكبرى ، التي عرفت كيف تستفيد من أزمة الرأسمالية نفسها لتحقيق أرباح طائلة ، مقابل اغراق شعوب بكاملها في مزيد من البؤس

والشقاء باسم "سياسة التقشف" و"الاستقرار الاقتصادي" . . .

وان الاساليب التي يستعملها (ص.ن.د) من أجل ذلك ، لا تكاد تختلف من بلد الى آخر . فيتحدى كامل للسيادة والاستقلال الوطني ، يبعث بخبرائه للعواصم المعنية للاطلاع على جميع الملفات ، السرية منها والعلنية ، الداخلية والخارجية ، ثم التهديد بعدم منح القروض المطلوبة اذا لم يتم تطبيق نفس الشروط التخريبية ، ألا وهي :

— التخفيض من قيمة العملة المحلية ، في الوقت الذي يزداد فيه حجم الاستيراد دون أية ضمانات في نمو حجم التصدير .

— حذف صندوق الموازنة والميزانيات الخاصة بالمواد الاساسية (كالزيت والسكر والدقيق) وبالتالي تعريض جزء أساسي من سكان البلدان المتخلفة للمجاعة ليس الا .

— تخفيض الاجور ، أو على الاقل تجميدها ، وبالتالي التخفيض من وثيرة الاستهلاك .

— التخفيض من القروض التي تمنح للمؤسسات العامة والشركات الخاصة كذلك ، بهدف تقليص التوظيفات ، وبدعوى الحد من الديون الخارجية . . .

وواضح أن مجموع هذه الاجراءات ترمي الى فرض "التقشف" وسوء التغذية وتخفيض مستوى عيش الطبقات الكادحة الذي غالبا ما يكون دون الحد الادنى الضروري للحياة ، أى الدفع ببلد ما الى مشارف الكارثة الاقتصادية والمالية .

ومن أجل استرداد الديون الخارجية ، فان (ص.ن.د) لا يقترح النمو الاقتصادي أو خلق وتنمية الخيرات ، بل على العكس من ذلك ، وباستمرار : عرقلة النمو وحصره وتقنين عجز البلاد المعنية بشكل لا آفاق له . انه أيضا لا يقترح الحد من استيراد واستهلاك مواد البذخ والزوائد ، بل يهجم أول ما يهجم على المواد الغذائية الاساسية ، التي يعيش منها الشعب ، كمادة ضرورية لاغنى عنها . أنه لا يريد المس بالارباح الطائلة التي تحققها الاقلية المستغلة ، بل التخفيض من مصاريف التسيير العادي للمرافق العمومية بما في ذلك اللجوء الى تسريح الموظفين والمستخدمين والحاقهم بجيش العاطلين .

وخلاصة القول ، أن سياسة (ص.ن.د) الاقتصادية تعتمد على محورين أساسيين : التضخم المالي باعتباره أحسن وسيلة للتخفيض من قيمة الاجور الحقيقية ، من جهة ، ومن جهة ثانية : التخفيض المستمر من قيمة العملة المحلية . وتزواج المحورين يعود بكل تأكيد بأرباح مضاعفة بالنسبة للاحتكارات والشركات المتعددة الجنسية ، التي غالبا ما تكون مهيمنة على الاقتصاد المحلي ومتحكمة

تكون الا أنظمة تبعية، تخدم بآمانة واخلاص" مصالح الاستعمار الجديد والامبريالية، ضدا على المصالح الوطنية العليا، فهي بالتالي جزء لا يتجزأ من آليات السيطرة الامبريالية على الشعوب المضطهدة، وبيدق ضمن استراتيجية اعادة ترتيب الاوراق التي أقبل عليها الرأسمال الدولي المتعدد الجنسيات... وبالتالى: التأكيد على الترابط العضوى بين النضال الوطني التحررى المناهض للامبريالية وكل أشكال الهيمنة، والنضال ضد الرجعية والطبقات الطفيلية وأنظمتها السياسية.



بشكل خاص في الانتاج المخصص للتصدير. فتخفيض الاجور يعود بأرباح مباشرة، ولا تنعكس سلبيا على السوق الداخلية التي يزداد ركودها، في حين أن امكانيات السوق الخارجية تنفتح بشكل أوسع بالنسبة لمواد يتم صنعها بأبخس التكاليف، علاوة على امكانية تسويقها بشروط أفضل نظرا لانخفاض قيمة العملة المحلية!... وباسم الدفاع عن حقيقة الاسعار، فان (ص.ن.د) يدافع على مبدأ قد يثير الاستغراب لأول وهلة. تقول احدى وثائقه: "يجب منح القطاع العام مساعدات خاصة كلما دعت الضرورة للحيلولة دون ارتفاع أسعار المواد التي ينتجها، وبالتالى تجنب انتقال الصناعات الى الرأسمال الخاص، الشيء الذى سينعكس بتشجيع الاستهلاك على حساب التوفير"...

وهذا القول يترك لنا لأول وهلة انطباعا عاما بأن الهدف المنشود هو دعم القطاع العام، وبالتالى المس بالربح الرأسمالي الخاص. لكننا عندما ندرك أن هذا الاجراء موجه فقط للبلدان المتخلفة ولبعض البلدان الرأسمالية الضعيفة نسبيا، وأن الرأسمال الاحتكارى في عصرنا الراهن يعمل على تحطيم وضرب الرأسمال الوطني، وتحطيم آلات وتقنيات وصناعات بكاملها وحرمان ملايين الرجال والنساء من عملهم وقوت عيشهم... يتضح لنا أن (ص.ن.د) لا يعمل الا على تطبيق التوجهات العامة للرأسمال الاحتكارى والمتعدد الجنسية على الصعيد الدولي، وخدمة مصالحه بأكثر من اجراء وخدعة وتكيف.

ان سياسة (ص.ن.د) المعتمدة على التنظيرات الاقتصادية والمالية لجامعة شيكاغو برئاسة السيد فريدمان، ما هي في النهاية الا سياسة مبيتة لتعميق الازمة الاقتصادية وتجذيرها، وبالتالى الرفع من حدة التناقض الذى يتواجه فيه الرأسمال الدولي مع الطبقات العاملة وشعوب "البلدان المتخلفة" عامة، سياسة تخدم هذا الرأسمال من خلال ضرب الصناعات المحلية وتضخيم حجم البطالة، وبالتالى توفير الشروط للغزو الرأسمالي الاحتكارى وتسهيله.

والجدير بالاشارة أن هذه المؤسسه لا تعمل بأى وجه من الوجوه على حل المشكل الاول الذى يبرر وجودها، أى مساعدة البلدان العاجزة على تسديد ديونها الخارجية!... على العكس من ذلك، فان الاجراءات التي يفرضها توءدى حتما الى استحالة تسديد تلك الديون، وترج بالبلد المعني في حلقة مفرغة تحكمها الديون وارتفاع فوائدها، فاللجوء الى ديون جديدة، فالمزيد من التبعية للرأسمال الدولي... والمزيد من الارباح السهلة بالنسبة للابنك الخاصة ذات النفوذ الدولي ولا يفوتنا أن نؤكد، والحالة هذه، على أن الانظمة التي تقبل بهذه الشروط، وترج ببلادها في الحلقة المفرغة المذكورة عن وعي وادراك، لا يمكنها أن